



أكَدَ المَجْلِسُ الْإِسْلَامِيُّ السُّورِيُّ عَلَى حِرْمَةِ الْاسْتِيَالَاءِ عَلَى دُورِ وَمُمْتَلَكَاتِ الْأَهَالِيِّ فِي الْمَنَاطِقِ الَّتِي تَسْيِطُرُ عَلَيْهَا فَصَائِلُ الْجَيْشِ الْحَرِّ تَحْتَ أَيِّ ذِرْعَةٍ كَانَتْ.

وَطَالَبَ الْمَجْلِسُ فِي بَيَانٍ لَهُ الْيَوْمِ الْخَمِيسِ، قَادِيَّاً الْفَصَائِلَ وَالْمَسْؤُلِيَّنَ عَنْ حَفْظِ الْأَمْنِ فِي الْمَنَاطِقِ الْمُحَرَّرَةِ مُؤْخِرًا وَخَاصَّةً "عَفْرِينَ" بِالْضَّرْبِ بِيَدِ مَنْ حَدِيدَ عَلَى أَيْدِيِّ الْعَابِثِينَ وَالْمَفْسِدِينَ، وَعَدْمِ التَّسَاهُلِ فِي هَكُذا مَسَائِلَ.

وَحَذَرَ الْبَيَانُ مِنْ تَلْفِيقِ الْحَجَّ وَالْذَّرَائِعِ عَلَى الْأَهَالِيِّ بِهَدْفِ الْاسْتِيَالَاءِ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَمُمْتَلَكَاتِهِمْ، لَفْتًا إِلَى أَنَّ "مَنْ كَانَ مُجْرِمًا أَوْ مُعْتَدِيًّا فَالْمَحَكَّمُ الْعَادِلُ هُوَ الَّتِي تَقْرَرُ عَقْوِيَّتَهُ وَلَيْسَ الْفَصَائِلَ وَلَا الْأَفْرَادَ".

وَوَفَقًا لِبَيَانِ الْمَجْلِسِ "يَجْبُ شَرْعًا إِعَادَةُ هَذِهِ الْمُمْتَلَكَاتِ إِلَى أَصْحَابِهَا أَوِّيَّ الْجَهَاتِ الْمَسْؤُلَةِ فِي الْمَنَاطِقِ فِي حَالِ تَعْذُرِ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ تَتَولَّ تَلْكَ الْجَهَاتِ إِعَادَتَهَا إِلَى أَصْحَابِهَا".

كَمَا عَبَرَ الْمَجْلِسُ عَنْ أَسْفِهِ أَنْ تَصُدِّرَ هَذِهِ التَّصْرِيفَاتِ الْمُشَيْنَةِ عَنْ عَنَّاصِرٍ يَنْتَمِيُنَ إِلَى الْفَصَائِلِ الثَّوَرِيَّةِ الَّتِي قَامَتْ أَسَاسًا لِرَفْعِ الظُّلْمِ عَنِ النَّاسِ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِعَصَابَةِ النَّظَامِ وَأَعْوَانِهِ.

البيان:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان بشأن حرمة عمليات الخطف والسرقة (والتعفيش)

الحمد لله والصلوة والسلام على نبينا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن أحكام الشريعة الإسلامية تدور في فلك حفظ الضروريات الخمس وهي حفظ الدين والنفس والعرض والمال والعقل، هذا ما قرره علماء المسلمين، والنبي عليه الصلاة والسلام خطب في حجة الوداع قائلاً للناس: "إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذه". وقال أيضاً: "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه". فالدماء في الإسلام مصانة والأعراض والأموال والحقوق كذلك، بل وبينت النصوص الشرعية القطعية أن نعمتي الكفاية والحماية من أكبر النعم التي ينعم بها الله على قوم فقال ﴿فَلَيَعْبُدُوا رَبَّهُذَا الْبَيْتُ أَطْعَمُهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمْتَهُمْ مِنْ خُوفٍ﴾ ولقد ابتدى شعبنا السوري بهذا النظام الفاجر الذي يتصرف بمنطق عصابة لا بمسؤولية دولة، فقد استباحت هذه العصابة المجرمة حرمت هذا الشعب العظيم، فقد رأى الناس عمليات السلب والنهب والاستباحة الكاملة (التعفيش) لممتلكات المواطنين السوريين الذين أخرجوا قسراً من دورهم ومدنهم وقرابهم تحت وطأة القصف والتدمر والتنكيل، ووثقت هذه الممارسات بشهادات الشهود وبعشرات بل مئات المقاطع المصورة، بدءاً من حمص وأحيائها ثم داريا والغوطة الشرقية، وما يجري الان في جنوب دمشق خير شاهد على ذلك، وأقيمت لهذه المسرقات أسواق سميت بأسماء طائفية عرفها الناس، فضلاً عن عمليات الخطف وطلب الفدية التي مارستها هذه العصابات المجرمة تحت أسماء "الدفاع الوطني" و "الجان الشعبية". وهكذا فعلت المنظمات الإجرامية الإرهابية من أمثال (ب ل ك) و (ب ي د) في ممتلكات المواطنين في عدة مناطق في الشمال السوري كمنطقة "تل رفعت" على سبيل المثال، وللأسف بدأت هذه الظاهرة نتيجة الانفلات الأمني تظهر في بعض المناطق المحررة، فتشكلت عصابات مجرمة لا علاقة لها بشعب ولا بنورة، أخذت تمارس الممارسات الإجرامية نفسها من سرقة وخطف وقطع طريق وتروع الناس، لكن الطامة الكبرى أن يمارس بعض عناصر الفصائل التي قامت أساساً لرفع الظلم عن الناس هذه الممارسات الظالمة، ولقد بلغنا في المجلس الإسلامي السوري حصول مثل هذه الممارسات على إخواننا الأكراد في عقرين وما حولها والمجلس بعد تثبيته من بعض هذه الحالات يبين ما يلي:



أولاً: حرمة الاستيلاء على دور وأموال وممتلكات إخواننا أهل هذه المناطق تحت أي ذريعة كانت، ومن كان منهم مجرماً أو معدياً فالمحاكم العادلة هي التي تقرر عقوبته وليس الفصائل ولا الأفراد، ولا يسوغ أن يبرر البعض هذا السلوك بمبدأ المعاملة بالمثل، فإن المنظمات الإرهابية لا تمثل الإخوة الكرد، بل إخواننا الكرد أكثر من اكتوى بنار هذه المنظمات، والله تعالى يقول: **«ولَا تَنْزِرْ وَازِرَةً وَذُرَّ أَخْرَى»**

ثانياً: على قادة الفصائل والمسؤولين عن حفظ الأمن في تلك المناطق ألا يتتساهلو في هذه الأمور، وأن يضرروا بيد من حديد على أيدي أولئك العابثين المفسدين

ثالثاً: يجب شرعاً إعادة هذه الممتلكات إلى أصحابها، وإذا لم يتمكنوا من ذلك لسبب ما فينبغي إعادتها للجهات المسؤولة في المنطقة، فهي تتولى إرجاعها أو تحفظ بها حتى ترد لأصحابها وال المجلس الإسلامي السوري الذي يمثل علماء الأمة الذين أخذ الله عليهم العهد والميثاق أن يقولوا الحق وبيئته للناس ولا يكتمنوه دون تزيف أو محايطة ليعلن استنكاره ورفضه لهذه الأعمال من أي جهة كانت، ويعلن إدانته لكل من يقوم بها، وينذّر هؤلاء المغتصبين بأحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام بهذا الشأن كقوله "من ظلم قيد شبر من الأرض طوقة من سبع أرضين" وب الحديث "من اقطع حق مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال له رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ قال: وإن قضيّب من أراك".

نسأل الله تعالى ألا يجعل لأحد في عنقنا مظلمة من دم ولا مال، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المجلس الإسلامي السوري

الخميس 09 رمضان 1439 هـ الموافق 24 أيار 2018 م